مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٣٨**

الثلاثاء ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيد فيرنانديز
	البرتغال	السيد فاز باتو
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد يانغ تاو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد خشاب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أدمو
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دون

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، والسيد بول سيغير، الممثل الدائم لسويسراً، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالفرنسية): منذ آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في بوروندي (انظر S/PV.6439) قبل خمسة أشهر، حدثت تطورات في البلد، خاصةً فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان، والقوانين التي تحكم الأحزاب السياسية.

في الشهر الماضي، اعتمد البرلمان قانوناً بشأن عمل الأحزاب السياسية وتنظيمها. وقد تابعت المعارضة خارج البرلمان هذه العملية عن كثب، خشيةَ وجود محاولة لعرقلة أنشطتها. واستجابة لتلك المخاوف، جرى تعديلٌ بند كان يتطلب جميع الأحزاب السياسية الحصول على ترخيص جديد. ولا تزال بعض الأحزاب السياسية المعارضة تعتقد أن القانون الجديد يقيد المساحة السياسية، وأعلنت عن أنها لن تمتثل له. كما أن الحكومة بصدد صياغة مشروع قانون بشأن مركز الأحزاب السياسية في المعارضة سيسمح بإنشاء منصب رسمي لزعيم المعارضة، وبشأن تمويل الأحزاب السياسية ومهام منظمات المجتمع المدني.

وتواصل الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، تشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين الحكومة والمعارضة غير الممثلة في البرلمان. وحتى الآن لم تحقق أي من هذه المبادرات النتائج المرتجاة المتمثلة في إعادة زعماء المعارضة في بوروندي حتى يمكنهم المشاركة مرة أخرى في الحياة السياسية في البلد.

في ١٤ آذار/مارس، قامت اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية بطرد مسؤول حزبي تنفيذي، هو أمين مجلس حكمائها، في أعقاب اتهاماته بالفساد والإفلات من العقاب داخل الحزب. وقد جرى استبداله في مؤتمر استثنائي عقده الحزب في ١٤ أيار/مايو، وقام خلاله أعضاء المؤتمر بتقييم إنجازات الحزب منذ عام ٢٠٠٥.

مع أن الحالة الأمنية هادئة عموماً، كانت هناك زيادة في الحوادث العنيفة في محافظة بجمبورا الريفية في نيسان/أبريل. وحتى وقت قريب، كان العنف يُعزى إلى اللصوص، غير أن وزارة الدفاع ألقت اللوم علناً في انعدام الأمن على السيد أغاثون رواسا والسيد ليونار نيانغوما. وقامت الحكومة بإطلاق مبادرات مهمة في المحافظة ستتضمن أنشطة للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وعمليات جمع قسرية للأسلحة التي يحتفظ بها السكان بصورة غير مشروعة. وطمأن الرئيس نكورونزيزا في خطاب ألقاه في محافظة بجمبورا الريفية السكانَ بأن الأمن سيعود مستتباً خلال شهرين.

(تكلم بالإنكليزية)

تقوم الحكومة بإعداد الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر. وستضم العناصر الرئيسية للإطار الاستراتيجي لبناء السلام، وستقوم بمواءمة الجهود في مجالي توطيد السلام

والتخطيط الإنمائي. وستركز هذه الوثيقة، التي من المتوقع صدورها في تموز/يوليه، على أهداف الحوكمة وجهود حشد الموارد.

تواجه بوروندي فقراً مدقعاً ومستوى بطالة مرتفع، بما في ذلك وسط الشباب. فقد ارتفع سعر الوقود بنسبة أكثر من ٢٠ في المائة منذ تشرين الأول/أكتوبر، ما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار جميع السلع الأساسية، وشكل ضغوطاً حادة على الكثير من الأسر. تقليدياً، كانت بوروندي مكتفة ذاتياً من حيث إنتاج الغذاء، إلا أن الأمر لم يعد كذلك، وتعيش ٩٠ في المائة من الأسر البوروندية على نصف هكتار في المتوسط من الأراضي المعرضة لعوامل التعرية. وتظل الأدوات الزراعية والتكنولوجيا ضعيفة، والحوافز السوقية محدودة.

تسببت الأراضي في العديد من النزاعات في بوروندي، وتظل مسألة مثيرة للعواطف. اعتمد البرلمان قانوناً منقحاً بشأن الأراضي في نيسان/أبريل شمل تطبيق اللامركزية في المسائل المتعلقة بالأراضي لصالح المجالس المحلية، وإنشاء لجنة وطنية للأراضي مكلفة بإدارة عملية توزيع الأراضي وتسوية المنازعات. وهذه المسائل هي من بين التحديات الاجتماعية – الاقتصادية الصعبة التي تتطلب التصدي لها من أجل مساعدة في توطيد السلام في البلد، كما أشيَر إلى ذلك خلال اجتماع لجنة بناء السلام في ٢١ نيسان/أبريل.

لا يزال الكسب غير المشروع يمثل واحدة من المشاكل في بوروندي. في نيسان/أبريل، قدمت وزارة الحكم الرشيد خطة وطنية ذات قاعدة موسعة بشأن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، تضمنت الكثير من التعليقات التي أبداها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الثنائيون. وقُصِد من هذه الخطة أن تشكل إطار عمل لجميع الشركاء، وأن تشمل العناصر المرتبطة بالانتخابات، وإصلاح القطاعات القضائي والقانوني والعام، وحقوق الإنسان، والإعلام. ومن المتوقع اعتماد هذه الاستراتيجية في ٢٣ أيار/مايو.

وتشمل الخطوات الأخرى إدخال عقود أداء لجميع المسؤولين، بمن فيهم الوزراء، ابتداء من بداية العام. وسيجري تقييم عملهم بعد كل ستة أشهر. كما قدم جميع وزراء الحكومة خطط عملهم إلى البرلمان. وأكد الرئيس نكورونزيزا في خطاب ألقاه بمناسبة عيد العمال في ١ أيار/مايو، الحاجة إلى تحقيق أهداف الأداء، محذراً من أن مسؤولي القطاع العام ذوي الأداء الضعيف سيتم فصلهم.

ويسرني أن أبلغ بأن عملية إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تمضي قدماً. ففي ٥ كانون الثاني/يناير أعلن الرئيس نكرونزيزا عن القانون المنشئ للجنة. أعقب ذلك تشكيل لجنة برلمانية مخصصة، وجرى فحص عدد كبير من المرشحين. وتم رفع ٢١ اسماً إلى الجمعية الوطنية، التي من المتوقع أن تقوم بتعيين سبعة مفوضين. وحسب علمي سيجري تناول هذه المسألة اليوم في دورة استثنائية للجمعية الوطنية مدتها ثلاث سنوات.

وسيعزز قيام لجنة وطنية محايدة ومستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي من امتثال البلد لواجباته الدولية، وسيحسن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما يسهم بالتالي في الاستقرار الوطني. وفي تطور إيجابي ذي صلة، استجابت الحكومة بشكل إيجابي لطلب قيام الخبير المستقل في حالة حقوق الإنسان في بوروندي، السيد فاتساه أوغيرقوز، بزيارة أخرى. وقد بدأت زيارته اليوم.

ومما يثير القلق بشكل متواصل استمرار ورود التقارير عن حالات إعدام خارج نطاق القانون. وقام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بالتحقيق في ثمانية من هذه الحالات وتوثيقها في الفترة من كانون الثاني/يناير وآذار/مارس وحدها، ويجري التحقيق في العديد من الحالات

الأخرى التي أُبلغ عنها في نيسان/أبريل. وفي الفترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، قام المكتب بتوثيق ١١ من حالات الإعدام خارج نطاق القانون. وشكلت الحكومة لجنة تحقيق في تشرين الأول ٢٠١٠ للتحقيق في مزاعم محددة ضد قوات الأمن في هذا الصدد. وظلت اللجنة معطلة حتى نهاية نيسان/أبريل، حين أعلنت الحكومة أن اللجنة استأنفت عملها. ونحث الحكومة واللجنة على التثبت من الحقائق، وتقديم توصيات بشأن اتخاذ إجراءات في الحالات التي يثبت وقوع انتهاكات.

وأود أن أعترف بالإعلام النشط نسبياً الموجود في بوروندي، وحل واحدة من القضايا التي أثارت المخاوف مؤخراً. أُعتقل جان – كلود كافومباغو، مدير نت برس، في تموز/يوليه بتهمة الخيانة. وبينما طالب مدعي الدولة بتوقيع أقصى عقوبة بالسجن المؤبد، برأت المحكمة ساحة السيد كافومباغو من تهمة الخيانة يوم الجمعة الماضي، واعتبرته مذنباً بخرق قوانين الصحافة. وحُكِم عليه بالغرامة والسجن لمدة ثمانية شهور. وبما أنه اعتقل لمدة ١٠ أشهر، فقد أطلق سراحه أمس.

هناك تطورات مهمة للإبلاغ عنها في مجال العدالة الانتقالية، حيث تقوم الحكومة – في أعقاب المشاورات الوطنية التي اختتمت في ٢٠١٠ – باتخاذ خطوات لإنشاء هذه الآليات. في ٣ أيار/مايو، وضح وفد بقيادة وزير الشؤون الخارجية الخطوط العريضة لاستراتجية الحكومة للعدالة الانتقالية خلال اجتماع مع مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي. وتعتزم الحكومة إنشاء لجنة حقيقة ومصالحة، سوف تكون عاملة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وإنشاء آلية قضائية للتصدي للإفلات من العقاب بعد إكمال اللجنة عملها.

وهذه التزامات هامة. وقد أكدت الحكومة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي أن عملية لجنة الحقيقة والمصالحة يجب أن تستند إلى المصالحة وليس إلى تصفية الحسابات. ولذلك، سيكون من المهم بشكل حاسم توعية الجمهور وتوجيهه على نطاق واسع. ويواصل مكتب الأمم المتحدة توعية الجمهور بتنظيم حلقات عمل يجري خلالها تشاطر نتائج المشاورات الوطنية ومناقشتها. وستشكل الحكومة لجنة تحضيرية من سبعة أعضاء لوضع التشريعات المناسبة والميزانية ولاستعراض تجارب البلدان الأخرى التي كانت لديها لجان للحقيقة والمصالحة. والأمم المتحدة تتطلع إلى عقد مناقشات أكثر تفصيلا مع الحكومة، ولا تزال مستعدة للمساعدة في إنشاء آليات للعدالة الانتقالية بما يتماشى مع المعايير الدولية. ونتوقع أنه ستكون هناك حاجة إلى دعم مالي دولي في هذا المجال.

وإعادة الإدماج الكامل للمقاتلين السابقين المسرحين أمر حاسم لإحلال السلام المستدام في البلد. وبينما حصلوا جميعا على مساعدة لإعادة الإدماج في نهاية نيسان/أبريل، فإنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لمساعدتهم على أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وتحقيقا لهذه الغاية، أعدت الحكومة ومكتب الأمم المتحدة اقتراحا لدعم مواصلة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من الصراع، بما في ذلك المقاتلون السابقون. وسيدعم هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته ٢٤ مليون دولار مشاريع كثيفة العمالة تستهدف المسرحين والشباب وسائر الفئات الضعيفة. والبرنامج يتماشى مع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للتنمية في بوروندي للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤. ونحن نعمل مع مكتب دعم بناء السلام لحشد التمويل الأولي لإطلاق البرنامج.

ووفقا لما ينص عليه القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠)، فإن تواجدا مصغرا، ألا وهو، مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

قد حل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ويسعدني أن أبلغكم بأن عملية الانتقال تسير على ما يرام. ونتوقع أن نصل إلى مستوى الموظفين المأذون به لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي وهو ١٣٤ موظفا بحلول ١ تموز/يوليه. وذلك يمثل خفضا نسبته ٧٠ في المائة مقارنة بعدد موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل. وعلى الرغم من مدى صعوبة الأمر على أي موظف، رجلا كان أم امرأة، أن يفقد وظيفته في ظل المناخ الحالي، فإن العملية كانت سلمية. ونحن نواصل العمل مع حكومة بوروندي لضمان التعامل مع احتياجات الموظفين الذين أُنهيت خدمتهم بطريقة مسؤولة.

وطوال الفترة الانتقالية، استمر مكتب الأمم المتحدة في القيام بمهامه الأساسية في دعم توطيد السلام والديمقراطية في بوروندي. ونواصل تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي الشامل بين الحكومة والمعارضة غير الممثلة في البرلمان. ونساعد الحكومة على تعزيز مؤسساتها الرئيسية ودعم الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على قوات الأمن والدفاع وتعزيز قدراتها. ونحن نعمل مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتمهيد الطريق لإنشاء آليات قابلة للاستمرار للعدالة الانتقالية. ويعكف مكتب الأمم المتحدة على تحديد المجالات المحتملة للدعم بخصوص اندماج البلد في جماعة شرق أفريقيا، التي أبدت تصميمها على رؤية بوروندي تمضي قدما، وهي تنعم بالسلام والقوة الاقتصادية.

ويعكف المكتب حاليا، وفقا لولايته، على وضع نقاط مرجعية لخروجه وتحوله إلى فريق قطري عادي تابع للأمم المتحدة. وقد بدأت المناقشات داخل أسرة الأمم المتحدة وستعقبها مشاورات مع الشركاء الوطنيين والدوليين. وكما يعلم المجلس، فإن الأمين العام عين السيدة روزين سوري - كولوبالي نائبة لي ومنسقة مقيمة للأمم المتحدة في بوروندي. وأنا أتطلع إلى العمل بشكل وثيق معها لتحقيق الاستفادة القصوى من أثر الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم حكومة وشعب بوروندي.

وفي الختام، أود أن أشكر أعضاء المجلس ولجنة بناء السلام وأسرة الأمم المتحدة وجميع الشركاء الآخرين على دعمهم المتواصل لبوروندي في عمليتها الانتقالية اللافتة. والجهود الجديرة بالثناء لحكومة وشعب بوروندي في توطيد المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام وتمهيد الطريق للتنمية المستدامة تستحق دعمنا القوي والمستمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بول سيغر.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): ألتمس معذرتكم، سيدي الرئيس، في وصولي متأخرا بعض الشيء. والرغبة السويسرية في التقيد بالمواعيد تتناقض مع البطء الذي نشتهر به أحيانا. وهذا يذكرني بما قاله ألبرت آينشتاين ذات مرة عن الموت. فقد قال إنه في ذلك اليوم، سيود العودة إلى سويسرا حيث أن كل شيء هناك يحدث بعد ١٠ سنوات من حدوثه في أي مكان آخر. لكننا لسنا هنا للكلام عن سويسرا أو ألبرت آينشتاين، ولكن عن بوروندي.

وكما ذكرت كارين لاندغرين للتو، فإن أهم تطور في بوروندي منذ أخر جلسة للمجلس (انظر S/PV.6439) بشأن هذه المسألة والتي شاركت فيها كان، بلا شك، وضع الوثيقة النهائية التي تتضمن استنتاجات الاستعراض نصف السنوي الرابع لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي. وكما يعلم مجلس الأمن، فإن تلك الوثيقة قد اعتمدت في ٢١ نيسان/أبريل. وهذه أساسا هي أخر وثيقة من نوعها. ومن الآن فصاعدا، سنحاول إدماج استراتيجية بناء السلام مع استراتيجية مكافحة الفقر، وهو ما يوضح ما قلته خلال الجلسة الأخيرة، ألا وهو، أنه لا يمكن أن

يكون هناك سلام دون تنمية أو تنمية دون سلام. وسأعود بعد قليل لتناول الإطار الاستراتيجي الجديد لمكافحة الفقر الذي يجري إعداده.

أود الآن أن أشير بإيجاز شديد إلى الوثيقة التي اعتمدناها في نيسان/أبريل. فهي تركز على مسارين، ألا وهما، المسار السياسي – المؤسسي والمسار الاجتماعي – الاقتصادي، كما يحلو لي أن أسميهما. ومن الآن فصاعدا، سيجري الاسترشاد في تحديد منهجية لجنة بناء السلام وأولوياتها بهذين المسارين اللذين يشملان الأولويات الأربع التي حددناها في اللجنة بالتنسيق الوثيق مع حكومة بوروندي. وقد اقتصرنا بصورة متعمدة على عناصر استراتيجية هامة معينة. فلجنة بناء السلام لا يمكنها أن تفعل كل شيء. وكما يعلم المجلس، فإن دورنا هو دعم الأمم المتحدة ومكتبها المتكامل في بوروندي، والذي تقوده كارين لاندغرين بكل اقتدار. ونحن هيئة سياسية للدعم، ولسنا هيئة تنفيذية.

وبخصوص تلك الأولويات، فإننا نركز على عنصرين في ما يتعلق بالمسار السياسي – المؤسسي، وهما، توطيد ثقافة الديمقراطية والحوار – كما ذكرت زميلتي كارين لاندغرين – وثانيا، الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. والحوار والديمقراطية، كما سمعنا في مناسبات عدة، هما حقا التحديات الكبرى التي يجب علينا التصدي لها بالاشتراك مع حكومة بوروندي، التي تود اللجنة مساعدتها على تهيئة بيئة وفضاء يمكن لجميع الأحزاب، سواء كانت ممثلة في البرلمان أم لا، أن تجد فيهما سبيلا لمناقشة مشاكلها وقضاياها بطريقة سلمية وغير عنيفة ومتحضرة. وأعتقد أننا نمضي على المسار الصحيح، ولكن لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به. وبخصوص الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون، هناك ثلاث مسائل نريد معالجتها، وهي، الفساد وحقوق الإنسان ذاتها والعدالة الانتقالية.

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وحسبما ذكرت السيدة لاندغرين أيضا، فإن أكبر التحديات التي تواجهنا في ما يتعلق بمكافحة الفقر هي كيفية إدماج الفئات الأكثر ضعفا والأكثر تضررا من الصراع في الحياة الاقتصادية بحيث يمكن أن تتوفر لديها الوسائل لأن تعيش حياة كريمة ومنتجة. ويجب علينا أيضا أن نحاول ضمان عدم وجود إغراء بالعودة إلى العنف عن طريق توفير بدائل مجدية ومنطقية. نحن الآن في انتظار إكمال الإطار الاستراتيجي الذي تضعه حكومة بوروندي، حتى نعلم كيف تستطيع لجنة بناء السلام مساعدة تلك الدولة.

والوجه الآخر من ذلك المسار هو الاندماج الإقليمي، سيما بين دول جماعة شرق أفريقيا. وعندما زرت الإقليم وبوروندي في شهر شباط/فبراير، زرت أيضاً أروشا والتقيت بالأمين العام للجماعة. وأعتقد شخصياً أن الاستثمار في جهود التكامل الإقليمي، وخاصةً في جماعة شرق أفريقيا، يعني الاستثمار في مستقبل بوروندي. وكنت في غاية الإعجاب شخصياً بتنامي عمل وزخم الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا.

سأدلي ببعض الملاحظات التفصيلية بشأن الجوانب العديدة التي ذكرتها للتو. ففيما يتعلق بورقة استراتيجية الحد من الفقر، كما قلت قبل قليل، فإن تقدماً ما لا يزال يحرز في هذه المسألة، ونحن نشجع الحكومة وشركاءها، ليس على التركيز على دمج هذه المسائل في وثائقها فحسب، وإنما نشجعها كذلك على عكس أهميتها، وذلك بإعطائها مكانة رسمية في عمل فريق التنسيق بين الشركاء، وهذا نفسه ذو أهمية كبيرة جداً. وسوف يستمر تشكيل فريق التنسيق الخاص ببوروندي في دعمه النشط للحكومة، في جهودها الرامية إلى دمج جوانب عملية السلام في ورقتها المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، بغية الوصول إلى الهدف المشترك، المتمثل في إنهاء

إطار واحد يتمتع بالتأييد الملتزم من قبل المجتمع الدولي إزاء بوروندي، ويعكس اعتبارات بناء السلام.

وقد حددنا في الوثيقة التي اعتمدت في شهر نيسان/أبريل، كما ذكرت آنفاً، المجالات العديدة لالتزامات مختلف الجهات الفاعلة. أما في مجال الحد من الفقر، فتسعى اللجنة إلى تنظيم مؤتمر قمة للمانحين في خريف عام ٢٠١١. وربما أستطيع هنا في هذا المؤتمر، دعوة جميع أعضاء مجلس الأمن، وربما المجتمع الدولي بأسره إلى الاستمرار في تأييد بوروندي. وأعتقد أن هذه الدولة بحاجة إلى ما أسميه عائد السلام، ولها الحق في ذلك. فمن دون الدعم الاجتماعي والاقتصادي للجهود السياسية، لن يكون بوسعنا تحقيق النجاح. وأعتقد أن هذا الجانب لا يمكن المغالاة في تأكيده.

إن الدعم المالي والاقتصادي لبوروندي هام جداً. فلجنة بناء السلام نفسها، ليست لديها الموارد، كما يعلم الأعضاء. وليست لدينا مواردنا الخاصة. والشيء الوحيد الذي نستطيع فعله، هو تأييد بوروندي ومساعدتها في جهودها الرامية إلى الحصول على الأموال من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

سأوجز كثيراً جداً في ملاحظاتي بشأن المسائل الأخرى، لأن كارين لندغرين، قد غطت بالفعل، معظم الجوانب الهامة. وفيما يتصل بمسألة الحوار، فإن من الواجب أن يكون هدفنا، كما أسلفت، إنشاء إطار يسمح لجميع الأطراف بالتعبير عن أنفسها بوضوح وحرية، لتهيئة الظروف التي تسمح بعودة الفاعلين السياسيين، الذين هم خارج البلاد حالياً. وقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال، منه على سبيل المثال، مشروع قانون الأحزاب السياسية، وإصدار المعارضة لبيان صحفي عكس بعض التقدم. غير أن من المؤسف، كما أعتقد، أن مشروع القانون، ليس كافياً بعد لتلبية آراء واحتياجات المعارضة غير البرلمانية.

وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، فقد عقدت الحكومة مؤخراً اجتماعات في جنيف مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وأعتقد أنه تم الإعداد للعمليات. وأقترح معالجة هذه المواضيع برؤية واضحة للتماسك المطلوب لتحقيق بناء السلام والوحدة. وفي اعتقادي أن الطريقة التي نعالج بها الماضي، هي ذاتها التي نتحرك من خلالها نحو الحاضر والمستقبل. وأعتقد أنه سوف يكون مفيداً وهاماً أن نفعل هذا برؤية واضحة من شأنها تعزيز الوحدة في البلاد، وليس لخلق انقسامات جديدة. وبلا ريب فإن الأمور تمضي في مسارها الصحيح، ونحن على استعداد لدعم بوروندي في هذه الجهود.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أعتقد أن السيدة لندغرين قد غطت النقاط الرئيسية أيضاً. وأؤكد تماماً كل ما قالته للتو. وأعتقد أن من المهم جداً، إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وأتمنى أن تبدأ هذه اللجنة تنفيذ أعمالها كاملة قريباً. وكما لاحظت السيدة لندغرين، فإننا نرحب بالزيارة التي قام بها الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي مؤخراً. وبعد، فإن علينا الاستمرار في إيلاء عناية دقيقة لما يتصل بالتحقيقات في حالات التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء. وعلينا هنا أن نشجع الدولة على مضاعفة جهودها في التحقيق في هذه الحالات.

وفي الختام، فما هي الخطوات التالية؟ فقد أنشأنا فريقاً توجيهياً داخل لجنة بناء السلام، يتألف من عدد محدود من الدول، ومفتوح لجميع أعضاء اللجنة. وأود أن أشكر عدداً من أعضاء المجلس الحاضرين اليوم، وخاصةً الأعضاء الدائمين، على مشاركتهم في الفريق التوجيهي. فذلك أمر مشجع جداً. وسوف نرصد عن كثب، المرحلة التنفيذية التي بدأت الآن، ونحن على وعي تام بأن لجنة بناء السلام ليست هيئة تنفيذية، وأن العمل الملموس على الأرض يقوم به مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وغيره من الكيانات

التابعة للأمم المتحدة. بيد أننا اعتقدنا أن من المفيد إنشاء هيئة للاضطلاع بالرصد الدقيق للتطورات في بوروندي. وقد تحقق كل ذلك في ضوء هدفنا المشترك – أن تتمكن بوروندي من تسيير أعمالها في مجال حقوق الإنسان، دون حاجة إلى وجود مفوضية حقوق الإنسان في المستقبل القريب، خاصةً مع اقتراب موعد انتهاء عمل المفوضية في بوروندي. وأعتقد مرة أخرى، أن اندماج بوروندي في الهيئات الإقليمية، له أهمية كبيرة في نظري.

أود أن أكرر تأكيد دعمنا الكامل لمجلس الأمن، وللسيدة لندغرين، ولحكومة بوروندي. فنحن هنا لدعمهم، وسوف نستمر في هذا الدعم، بما توفر من موارد سياسية وغيرها تحت تصرفنا. ونأمل أن نرى ثمار هذه الجهود في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبوروندي.

السيد غاهوتو (تكلم بالفرنسية): بدايةً، أود أن أشكركم سيدي، على دعوتكم لنا لحضور هذه الجلسة. وأود أيضاً الإعراب عن التقدير للنقاط العديدة التي وردت في بيانات المتحدثين من قبلي وتأكيدها، وخاصةً نقاط الممثل الخاص للأمين العام، السفير سيغر، بصفته رئيساً للتشكيل القطري المخصص لبوروندي. وليس لي سوى الموافقة على الملاحظات التي أبدوها في العديد من المسائل التي تناولوها.

وأود هنا أيضاً، الترحيب بتعيين السيدة روزين سوري – كوليبالي لدعم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وأعتقد أن تعيينها قد عزز الفريق لما فيه خير بلادنا.

فعقب العملية الانتخابية لعام ٢٠١٠، التي عقدت بنجاح في ظل وجود إشراف دولي عليها، أنشأت بوروندي المؤسسات التي أنيط بها سن التشريع الثانوي، تحت رعاية السيد بيار نكورونزيزا، رئيس الجمهورية. ونود أن نذكر هنا بأن العملية الانتخابية في عام ٢٠١٠ كانت ناجحة بفضل روح الحوار التي سادت بين الحكومة وشركائها، روح تشكلت عبر تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، الذي وضعته الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والبرلمان والحكومة.

كانت المرحلة الأولى من هذا النجاح هي توافق الآراء في ما يتعلق بتشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي نظمت الانتخابات، وبشأن القانون الانتخابي، الذي وجه اللجنة والأحزاب التي تنافست خلال العملية الانتخابية. وبالموازاة مع اللجنة الانتخابية والقانون الانتخابي، أتاحت روح الحوار أيضا إنشاء المنتدى الدائم للحوار فيما بين الأحزاب السياسية، الذي يدعمه اليوم وزيران مسؤولان عن الداخلية والحكم الرشيد. وقد وسع منتدى الحوار هذا مؤخرا عن طريق إنشاء هيئة أمين المظالم، كوسيط بين الحكومة والمواطنين.

وفي ما يتعلق بالحكم الرشيد، عاد وفد بوروندي كبير للتو من جنيف، حيث أجرى محادثات بناءة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية. ونتيجة لهذه الزيارة، وعد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالمساعدة في هذه العملية حتى إتمامها. وبالتالي سيتم إرسال أول فريق من الخبراء إلى الموقع في حزيران/يونيه. ومن المقرر تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة في عام ٢٠١٢، يعقبها إنشاء محكمة خاصة لبوروندي. هاتان ستشكلان آليتي العدالة الانتقالية.

وفي الوقت نفسه، تمضي أيضا عملية إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وفقا لمبادئ باريس، قدما بسرعة كبيرة. لقد أصدر رئيس بوروندي للتو مرسوما بعقد دورة استثنائية للجمعية الوطنية لانتخاب أعضاء ومكتب

لجنة حقوق الإنسان لبوروندي، من المقرر أن تعقد في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو.

ونود أيضا أن نعلن، كما أشار متكلمون سابقون، أن الخبير المستقل الذي يقدم دعما لحكومة بوروندي في جهودها لتحسين حالة حقوق الإنسان يزور البلد حاليا لإعداد آخر تقرير له قبل أن تبدأ لجنة حقوق الإنسان عملها. وستكون اللجنة من ثم مسؤولة عن تقديم التقارير عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

وفي مجال الأمن، نفذ برنامج واسع لإعادة قوات الدفاع إلى ثكناتها ونشر الشرطة الوطنية. وأعقب هذا البرنامج أنشطة لتعزيز السلوك الأخلاقي والمنضبط بين أفراد الجيش والشرطة. وحقق برنامج نزع سلاح السكان المدنيين، من خلال اللجنة المنشأة لذلك الغرض، تقدما ومكن من استعادة ٢٨٧ ٨٣ قطعة سلاح و ٠٠٠ ٦٢٠ طلقة ذخيرة من السكان، وكذلك تدمير ٣٢٠ ٤١ قطعة سلاح و ٠٠٠ ٣٩٨ طلقة ذخيرة.

وفي الوقت نفسه، أنشأنا أيضا الإطار القانوني والمؤسسي الذي يتيح المجال لنا لإدارة الأسلحة التي في حوزة الموظفين العموميين بشكل فعال وآمن. غير أنه لم يتم بعد جمع كل الأسلحة التي في حوزة السكان بشكل غير مشروع. وهذا يفسر أعمال اللصوصية التي تحدث هنا وهناك في البلد.

وأود، باسم حكومة بوروندي، أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء جديد إلى جميع شركائنا لمساعدتنا، للحفاظ على الإنجازات والتقدم الذي تحقق في مختلف المجالات ولمساعدتنا في مواجهة التحديات التي ينبغي التصدي لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. أدعو أعضاء المجلس إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة في مشاورات غير رسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.